وما ظهر من صماخ وفرج عند جلوسها على قديمها وشقوق وما تحت قل
وما ظهر مما باشرة القطع من انفاجج وسائر معاطف البدن
ومحل التوالية وذلك لحلول الحدث بكل البدن مع عدم المشقة
لمندرة الغسل مع ما مر فعله صلى الله عليه وسلم المبين للمأمور به
في قوله وان كنتم جنبا فاطهروا اي فاغسلوا والاغتسال
لغة تعميم البدن وقوله صلى الله عليه وسلم انقوا الشعر وبلوا الشعر فان
تحت كل شعرة جنابة اخرجه ابو داود والترمذي وغيرهما
بالفاظ مختلفة وفي كلها من رواياته مقال لكن بعضها يعضد بعضا
وهي دالة على وجوب ايصال الماء الى باطن الشعر وروى ابو داود
بسند حسن عن علي رفعه من ترك موضع شعرة من جنابة لم
يغسله فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثم عاديت
شعري فكان يجز فيجد نقض نظفا ير لا يصل الماء لباطنها لسلا
بالنقض بخلاف ما انعقد بنفسه وان كثر فيعفى عن باطنه ويعفى
ايضا عن محل طوخ عسر زواله ولا يحتاج للتيمم عنه لان الواجب
غسل ما ظهر من البدن ثم لا يجب مضمضة واستنشاق وان
انكشف باطن الفم والانف فصل في سنن الغسل الواجب والمندوب
واما سننه فكثيرة عد منها في الرحيمية نحو ثمان وعشرين
وعد الفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي اكثر من ذلك فمنها
التسمية اوله بقلبه فصد القراءة فان تركها في اوله فعلها كما
مر في الوضوء وتقديم غسل الاذى الطاهر كالمني والمذي
كالمذي والودي وان كثر لها غسلة واحدة لحصول العرض منهما
بمرور الماء عليه اما المحل الحكمية فواضح واما في العينية فالشرط ان
تزول بجريه وان يكون الماء القليل وارد لم يتغير ولا ورد زال
واحالت بينه وبين العضو فان انتفى شرط من ذلك

فالحدث باق كالنجس فعلم ان المغلظة لا يطهر محلها عن الحدث الا بعد
تسبيعها مع التريب ثم الوضوء كاملا للاتباع ويسن له استصحابه
الى الفراغ حتى لو احدث بعده وقبل الغسل كان له اعادته على المعتمد
كما لو غسل كفيه قبل الوضوء واحدث قبل غسل وجهه فانه يسن
اعادة غسلهما لبطلان بالحدث ثم ان تجردت جنابة عن الاصغر
نوى به سنة الغسل او الوضوء والاولى به بنية مجزية مما مر في الوضوء
خروجا من خلاف من وجبه القليل بعدم اندراج الاصغر تحت الاكبر
وهذه النية تقسيمية لا حقيقية الغسل عنها نعم لو احدث
بعد ارتفاع جنابة اعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزوال
اندراج الموجب لسقوط النية والترتيب او بعضها لزمه غسل ما تاخر
حدثه في محله بالنية وقيد الوضوء بكاملا اشارة الى ان المشهور
قولا تاخير غسل قدميه للاتباع ايضا ولذلك قال القاضي حسين
يتخير بين تقديمهما وتاخيرهما لصحة الروايتين لكن الراجح ان الاول
افضل ويحصل بالثاني اصل السنة بل قال في التحفة يحصل سنة الوضوء
بتقديم كله وبعضه وتاخيره وتوسيطه اثناء الغسل ثم يسن
بعد الوضوء بين غسل المعاطف وهي ما فيه المتوارى والتطاف
كالاذن والسرة وطيات البطن والموق واللحاظ وتحت المقبل من
انف بان يوصل الماء اليها حتى يتيقن انه اصاب جميعها وانما يجب
بحيث ظن وصوله اليها لان التعميم الواجب يكتفى فيه بغلبة
الظن ويتاكد ذلك في الاذن بان يأخذ كفا من ماء ثم يميل
راسه ويضعها عليه ليأتم وصوله لباطنه ويجب نفض ذلك على
الصائم للامر به من المفطر كما سيأتي في الصوم او ان الله نعى والراس
نفض الماء عليه بعد تعهد المعاطف واذا كان به اولحيته شعر
يخلله قبل افاضة الماء على راسه بان يدخل اصابعه الغير مبلولة
في اصوله للاتباع ويسن ايضا تخليل سائر شعور جسده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)